



## صوت مواطنة



### نساء بدون صوت

بشري شاكير

[bchakir@hotmail.com](mailto:bchakir@hotmail.com)

حينما ترأست سمو الأميرة للا مريم، رئيسة الاتحاد الوطني لنساء المغرب مراسيم الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المرأة تحت شعار "كرامة المرأة بين العنف والهشاشة" أدلت بخطاب بالمناسبة ومن بين ما جاء فيه، عبارة مهمة جدا "حقوق العديد من النساء تهدر، إما بسبب جهل هذه الحقوق، أو بسبب غياب الوسائل القانونية والمادية الكفيلة بضمانها".

بالفعل، فإنه لا يكفي أن نتحدث عن خطة تنموية للنهوض بالحقوق السوسيو-اقتصادية للنساء ولكن يتوجب إيجاد السبل لإشراك النساء أنفسهن في هاته الخطة، بالأخص نساء العالم القروي اللواتي يعانون الأمرين في مناطق نائية وبعيدة ويفتقرن لأبسط مقومات الحياة ويعشن هشاشة الأوضاع، في حين أن كل ما يطلبه هو العيش بكرامة، لاسيما أن معظمهن يعلن عائلات وأطفالا.

للإعلام دور أساسي في السعي نحو تنمية مستدامة تشمل النساء، كونهن أحد أهم روافد التنمية في جل المجالات، سواء من الناحية الإخبارية حيث يشكل ذلك الوسيط، بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الحقوقية وبين المتلقيات من خلال برامج توعوية بسيطة تعرف هواتي النساء بحقوقهن، فلا يكفي أن تكون لديهن مهارات تنمية ما لم يعرفن أولا حقوقهن، بل إيجاد برامج تعرف بالإمكانيات التنموية التي يمكن أن تشارك فيها النساء ومن ناحية أخرى، لكي يساهم الإعلام في إبراز الدور الفعال للنساء في تنمية أية دولة يجب أن يكون مهيكلا بشكل يحافظ على المساواة وعلى مقاربة النوع داخل المؤسسات الإعلامية نفسها، فلا يمكن أن يصحح المعتل علل الآخرين، فعلى الإعلام أن يركز بنفسه على أسس حقوقية سليمة ولعل أول تلك الخطوات في المغرب جاءت عبر تأسيس المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام الذي تأسس بتاريخ 13 أكتوبر 2014 ومن أهم أهدافه إحداث المقاربة التشاركية كخيار استراتيجي لرصد ومحاربة الصور النمطية في مختلف الوسائط الإعلامية والأهم انه جمع بين ممثلي القطاعات الحكومية المعنية وممثلي جمعيات المجتمع المدني والهيئات المهنية وممثلي وسائل الإعلام.

وفي خطوة مهمة أيضا وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة لسنة 2018، قامت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بتقديم خطة عمل للجنة المناصفة واليقظة بشراكة مع اليونسكو وهي اللجنة التي تأسست نهاية السنة الماضية، ومن أهدافها، العمل على احترام المبادئ المختلفة للمساواة بين الجنسين على المستوى التنظيمي وفي محتويات البرامج، ويعكس التزامات الشركة لتعزيز هذه المبادئ والدفاع عنها.

إذن، فدعم مكانة المرأة في التنمية داخل الوطن تقتدي أن تكون لنا برامج إعلامية تحترم مبادئ المساواة حتى في محتويات البرامج بحيث لا تغطي برامج شمولية على البرامج المعدة لدعم دور المرأة في شتى المجالات، ولا تقتصر على برامج تبرز بعض الوجوه المشرفة للنساء في مجالات معينة -وان كانت جيدة- وتستثني نساء يعطين الكثير في مجالات لا يلتفت لها الإعلام كثيرا وكمثال فئة الصانعات التقليديات اللواتي يشكلن النسبة الأكبر من بين 3 ملايين شخص يعمل في هذا القطاع ويعتبرن معيلات لأسر تتكون على الأقل من خمس أفراد ويساهمن في نقل درايتهن لفتيات ونساء أخريات وهن نساء يعانين من استغلال الوسطاء بحيث تبقى هواتي النساء خلف الشاشة بينما هن المنتجات، فمن دور الإعلام أن يسلط الضوء على هاته الفئة ومن دوره أيضا دعم وصول هواتي النساء المكافحات إلى مراكز القرار، فبحديثنا عن نفس القطاع كمثال دائما، لا نجد لحد الآن في المغرب أية منتخبة في غرف الصناعة التقليدية وهو ما يشكل مفارقة عجيبة، فالنساء الأكثر عملا في قطاع الصناعة التقليدية ولا يتوفرن على تمثيلية نسائية داخل غرف الصناعة التقليدية ومن يتقلد هذا المنصب من الرجال فقط!

للإعلام دور مهم كذلك، هو محاربة الصورة النمطية التي واكبت المرأة لسنين بل لعقود، وفي المغرب، أنيط هذا الدور بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب HACA، إضافة إلى المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام الحديث نسبيًا، إلا أنه رغم جهود هاتين المؤسستين، إلا أننا ما زلنا نرى إعلانات تضع المرأة في صور نمطية سلبية سواء على اللافتات الإعلانية في الشوارع أو حتى في دعايات المستشهرين في القنوات التلفزيونية، دون تسليط الضوء الكافي على عمل المرأة ودورها التنموي داخل المجتمع، مع العلم أن النساء المغربيات وحسب عدة إحصائيات أكثر إنتاجًا سواء في مراكز القرار أو مراكز المسؤولية، وهناك عدة نماذج شهيرة داخل وخارج الوطن، فلا يعقل أن تصل السيدة المغربية إلى الإشعاع الدولي في شتى المجالات ونبقي على سياسة تنميط صورتها في الإعلام الوطني.

لقد حان الوقت ليوسع الإعلام المغربي من دوره الإخباري ليطل جميع الفئات النسائية في جميع المناطق والجهات من المملكة بل وليخرج من دوره الإخباري المحض للتعريف بالجهود التي تبذلها النساء في شتى المجالات من أجل تنمية مستدامة شاملة، فالدول التي تجاوزتنا بمراحل اعتمدت على خبرة ومهارة ودقة العمل النسائي في العديد من مراكز المسؤولية ولدينا أيضًا نماذج مشرفة تجعلنا نسعى بشكل أسرع إلى مقاربة تشاركية شاملة، وكمثال على ذلك الراحلة المستشارة الملكي السيدة زليخة نصري رحمها الله التي لقبت في حياتها بالمرأة الحديدية أو السيدة مريم بنصالح شقرون، رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب وهي أول امرأة تتقلد هذا المنصب وقد أحدثت تغييرات كثيرة وإيجابية في هاته المؤسسة المهمة ... دون أن ننسى نساء مناضلات لا يجدن لهن مكانًا في وسائل الإعلام ويعملن في الخفاء ولكنهن يشكلن رافعة تنموية مهمة، دونهن تختل الموازين الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي التنموية للوطن.